تيار المستقبل السوري

المكتب الاقتصادي

قسم البحوث والدراسات

دراسة رقم (١) | ٢٠٢٣/٠٨/١٣ م

التّدهور الاقتصاديّ في المناطق خارج سيطرة النّظام السوري (أسباب وحلول)

مقدِّمة:

سوريّة دولةٌ عربيّةٌ تقع في غرب آسيا، وتحّدها تركيا من الشّمال، والعراق من الشّرق، والأردن من الجنوب، ولبنان وفلسطين والبحر المتوسط من الغرب، تعدَّ سوريّة من أقدم الحضارات في التّاريخ، وتزخر بالموارد الطبيعيّة والثقافيّة والدينيّة.

كانت سوريّة قبل اندلاع الثّورة في عام ٢٠١١ تحظى بمكانة اقتصاديّة وسياسيّة مهمّة في المنطقة، وتتمتّع بنظامٍ اشتراكيٍّ يضمن للمواطنين - ولو بالحدّ الأدنى - حقوقهم الأساسيّة في التّعليم والصحّة والغذاء والطّاقة.

لكنَّ سوريّة تشهد منذ أكثرَ من عشر سنواتٍ صراعاً مسلّحاً بين النِّظام الحاكمِ بقيادة بشار الأسد من جهة، وقوى المعارضة المسلَّحة المؤيّدة للثَّورة الشعبيّة، مع تدخُّلِ الجماعات المتطرّفة مثلَ تنظيم الدّولة الإسلاميّة، بالإضافة إلى التدخُّلات الخارجيّة من قِبَلِ دول مجاورةٍ وإقليميّةٍ ودوليّة.

هذه الحرب أدّت لخسائرَ بشريّةٍ وماديَّةٍ هائلة، حيث قُتل أكثر من نصف مليون شخص، وشُرّد أكثر من ١٢ مليون شخص بين الدّاخل والخارج، ودُمّر أكثر من ٥٠٪ من البنية التحتيّة والأصول الإستراتيجيّة.

تأثيرات الحرب على الواقع الاقتصاديّ السوريّ:

أثَّرت الحرب بشكلٍ مباشرٍ على الاقتصاد السوريّ بشكلٍ عام، ممّا أدى إلى تدهوره بشكلٍ كبيرٍ ولافتٍ خلال السّنوات الماضية، حتّى انخفض النَّاتج المحليّ الإجماليّ إلى مستوياتٍ أقلَّ تَدَنٍّ من قيمته قبل الأزمة، وانهارَ سعر صرف اللّيرة السوريّة أمام العملات الأجنبيّة، وارتفع مستوى التَّضخم والفقر والبطالة، كما تأثَّر الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ والنفطيّ بسبب تدمير المحطّات والآبار والحقول، وانقطاع التّجارة مع دول المنطقة والعالم، بالإضافة إلى ذلك فإنّ سوريّة تواجه عوامل خارجيّةٍ تزيد من صعوبة الوضع الاقتصاديٍّ، مثل تداعياتٍ ما بعد جائحة كورونا، والأزمات الماليّة في الجارتين لبنان وتركيا، بالإضافة للعقوباتِ الغربيّة والأمريكيّة المشدَّدَةَ على النّظام السّوري.

ومن خلال هذه الورقة سنعرض لأسباب التّدهور الاقتصاديّ في المناطق خارج سيطرة النظام السوري:

التَّدهور الاقتصاديّ في مناطق النّفوذ التّركي:

التَّدهور الاقتصادي في المناطق الخاضعة للنّفوذ التركيّ في سورية يعود إلى عدّة أسباب، منها:

- تأثير الأزمة الاقتصاديّة في تركيا نفسها، والتي تعاني من حالة التّضخم وتراجع الاستثمارات وتراكم الدَّيون وانخفاض قيمة العملة المحلّية "اللّيرة التّركية" مقابل العملات الأجنبيّة.
- تَدخُّل تركيّا في الشّؤون الدّاخلية للدّول المجاورة، ودعمها للفصائل المسلَّحة الموالية لها، ممّا يزيد من حالة الانقسام والصّراع والتّوتر في هذه المناطق.
- انعدام الأمن والاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها تركيا أو تدعمها، والتي تشهد هجماتٍ متكرّرة من قبل جماعاتٍ معارضةٍ "حادثة هجوم هيئة تحرير الشام على الفيلق الثالث مثلا"، ممّا يؤثّر سلباً على حركة التِّجارة والإنتاج والخدمات.
- انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الفساد والإفلات من العقاب في المناطق التي تقع تحت سيطرة تركيا أو نفوذها، والتي تشمل انتزاع الأراضي والممتلكات من أصحابها، وإجبار السّكان على دفع رسومَ وضرائبَ غير قانونية (كما في عفرين وغيرها)
- عدم وجود رؤية اقتصاديّة وإداريّة شاملة ومستدامة للمناطق التي تحت نفوذ تركيا، والتي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على المساعدات الإنسانيّة أو التبّرعات من دول أخرى، دون وجود تشجيعٍ للقّطاعات المحليّة أو تحسين ظروف السكّان المعيشيّة.

ويمكن **إضافة أسباب أخرى** للضّعف الاقتصادي في المناطق خارج سيطرة النّظام السوري، منها:

- الحرب الدّائرة في سورية منذ أكثر من عشر سنوات، والتي أدّت إلى تدمير البنية التحتيّة والمؤسّسات والمصادر الطبيعيّة والإنسانيّة في تلك المناطق.
- العقوبات الاقتصاديّة المفروضة على النّظام السوري من قبل المجتمع الدوليّ، والتي تؤثّر سلباً على التّجارة والاستثمار والتّعاون مع المناطق المحرّرة.
- الانقسامات والصّراعات بين الفصائل المسلَّحة المختلفة في تلك المناطق، والتي تعرقل تشكيلَ حكومةٍ انتقاليّةٍ موحَّدةٍ وفعَّالةٍ تستطيع إدارة الشّؤون الاقتصاديّة والخدميّة والأمنيّة.
- نقص الموارد الماليّة والفنّية والإداريّة للمجالس المحليّة والمنظّمات غير الحكوميّة التي تعمل في تلك المناطق، والتي تعتمد بشكل كبير على التّمويل الخارجيَ والمساعدات الإنسانيّة.
- التَّدهور الكبير في قيمة اللّيرة السوريّة مقابل العملات الأجنبيّة، والذي يزيد من التَّضخم والفقر وانخفاض مستوى المعيشة لدى السكّان.

التَّدهور الاقتصادي في مناطق سيطرة قسد:

الحلول المقترحة من تيار المستقبل السوري للتّعافي الاقتصادي في المناطق الخاضعة خارج سيطرة نظام الأسد:

يرى تيار المستقبل السوري أنّ الحلول المقترحة للأزمة الاقتصادية تتطلّبُ تعاوناً وتنسيقاً بين جميع الأطراف المعنيّة، سواء على المستوى الدّاخلي أو الإقليمي أو الدّولي، وتشمل ما يلي:

- استمرار مرحلة خفض التّصعيد تأسيساً لإنهاء الصّراع بشكلٍ شاملٍ ودائم على أساس مقرّرات جنيف ٢٢٤٥، لبلوغ حلٍّ سياسيَ يحفظ وحدة وسيادة سورية ويُحقّق تطلّعات الشّعب السوري.
- إعفاء مناطق المحرّر من تداعيات العقوبات الدّولية الاقتصاديّة على سورية، بما يضمن إعادة فتح قنواتِ للتّجارة والاستثمار والتّعاون مع دول المنطقة والعالم بشكلٍ ما.
- إطلاق عمليّة إعادة إعمار شاملة وشفّافة لجميع المناطق المتضرّرة من الحرب هناك، بمشاركة المجتمع المحليّ والدوليّ، مع التّركيز على إصلاح البنية التحتيّة والمؤسّسات الخدميّة.
- دعم قطّاعات الإنتاج المحلي، خصوصاً الزّراعة والصّناعة، بتوفير التّمويل والتّكنولوجيا والتّدريب، وفتح قنواتٍ للتّسويق الآمن والمستدام.
- تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، من خلال ادخال إصلاحات على التّشريعات والسّياسات والإجراءات، مع تسهيل حركة رؤوس الأموال والبضائع والأشخاص (وخاصّةً رجال المال والأعمال)، مع سنّ قوانينَ تضمن حماية حقوق الملكيّة والمنافسة.
- تطوير سوق العمل بزيادة فرص التّشغيل والتّوظيف، خصوصاً للشّباب والنّساء، مع تحسين ظروف العمل والأجور، وتقديم برامج للتأهيل والتّدريب المهني.
- تحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة دخل الفرد وقدرته الشّرائية، مع محاربة التّضخم والغلاء، وتقديم شبكات الحماية الاجتماعيّة والضّمان الصحيَ.
- دعم وتطوير كلٍّ من فروع غرفتي التجارة والصناعة في المناطق المُحرّرة، وفتحِ قنواتٍ مع غرف التّجارة والصّناعة للدّول المجاورة بدايةً، ومن ثمّ دول الإقليم.
- تطوير منظومة التّعليم، بزيادة نسبة التّحصيل الدّراسي وخفض نسبة التّسرب المدرسي، مع تطوير المناهج والمواد والأساليب التعليميّة، وتقديم فرصِ التّعليم العالي والمستمر، وكذلك التّعليم عن بُعد مع جامعاتٍ معتمدةٍ وذاتِ كفاءة.
- استجلاب استثماراتٍ حقيقيّة وتنمويّةٍ للقضاء على البطالة المتوحّشة في الشمال السوري.
- ضخِّ الأموالِ عبر تأسيس بنوكٍ تنمويّة في الشّمال السوري.
- منح تسهيلات مالية أو قروضٍ متوسّطة وطويلةِ الأجل للشّركات والمؤسّسات التي تودّ الاستثمار هناك.

- تحفيز الاقتصاد الرقمي، والذي يعتمد على تدريب الشباب على أدوات العمل عن بُعدٍ في تطوير وتنفيذ بيع وشراء المنتجات والخدمات الالكترونية.
- إنشاء صناديق خاصّة بأموال الزّكاة والتّبرعات للسوريّين على وجه الخصوص، تُدارُ مباشرةً من خلال رجال أعمال وتجّار وصناعيّين مقيمين في الدّاخل والخارج بغيةَ دعم إنشاء أو تطوير مشاريعَ داخل المحرّر السوري.

هذه بعض الحلول المقترحة للأزمة الاقتصادية في سورية (خارج مناطق سيطرة النّظام)، لكنها تحتاج إلى جهود مشتركة، وإرادةٍ سياسيّة واقتصاديّة لتحقيقها .

الباحث عمار الشايب

باحث في قسم البحوث والدراسات

المكتب الاقتصادي

تيار المستقبل السوري